



مَطَرُكَ الْبَيْتِ الْبَيْتِ

الْبَيْتِ الْبَيْتِ







# نظيره عنوان الشرف

مضاهاة كتاب عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو  
والتاريخ والعروض والقوافي لشرف الدين المقرئ  
تصنيف: عبد الله مصياف أفندي  
شيخ الإسلام في زمن السلطان عثمان خان الثالث

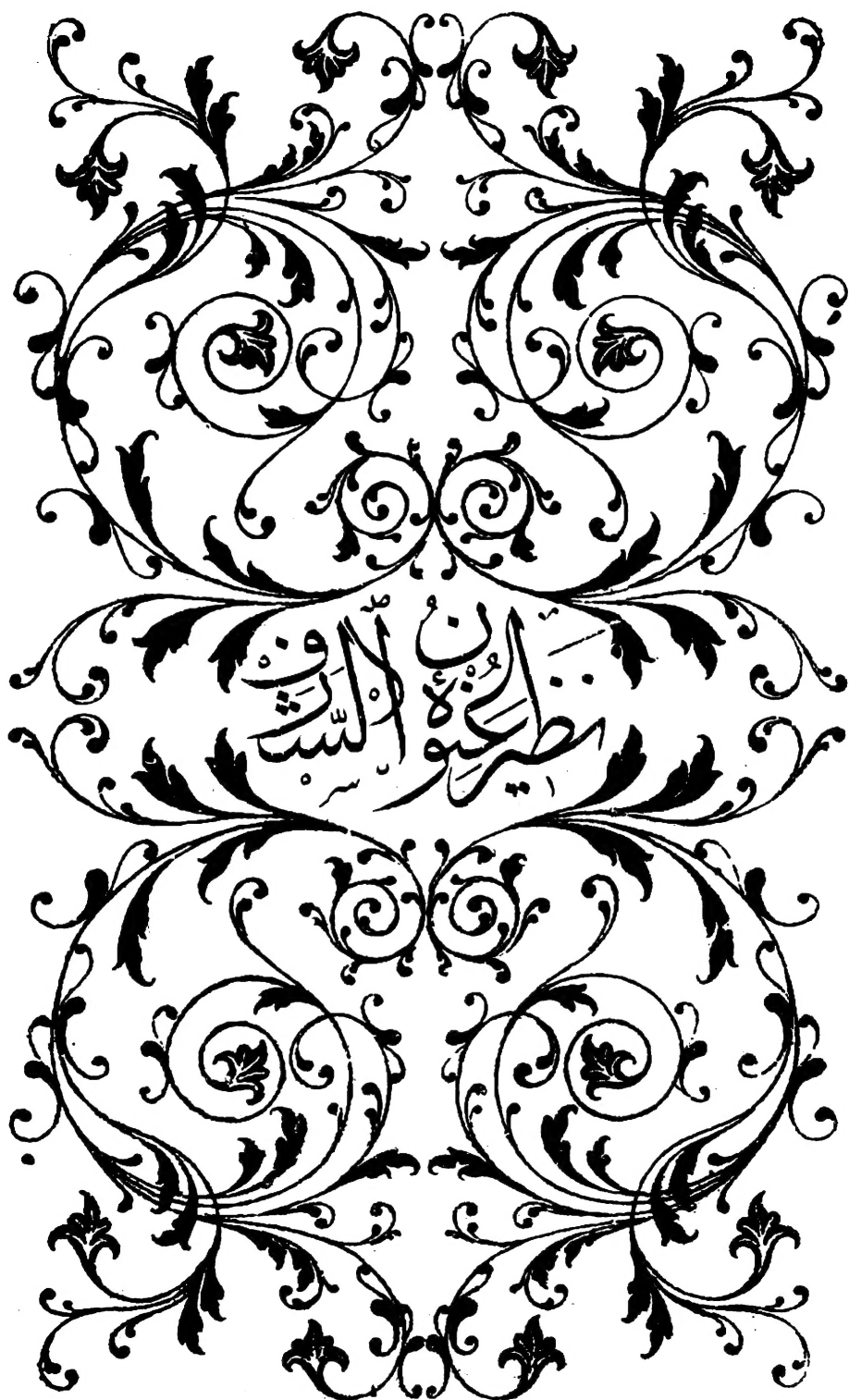
المطبعة العامة

إسطنبول

١٢٧٩ هـ

نسخة نادرة من مطبوعة حجرية لكتاب غير معروف  
وجدناها وعالجها رقياً وأعاد إخراجها:  
بهاء الدين عمر جرار





مؤلف هذه الرسالة محمد



المطبع والتخفة السنية السنية الشيخ الاجل

البانح العلم والعلو عبد الله الوفا افتدركه الله ونفع بفضله

كل مجتهد ومفتد كافر علماء الدولة العلية ممتازا اجمال البحر

والروية والغامض الدارينة والفظنة اقصى لك وشهونا بالعلم

الفضل لك الاولياء والعذر كافر نصبا في مسند الشيخ الجليل في عهد لرحوم

السلطان عثمان خان الثالث ففر في عصره بانتهاد ذك النكا الرائقة والبراعة الفاضلة

وقدوة الفحول من ارباب المعارف وقطب في الاداب والطائف وقد الف

هذا المؤلف البديع في اوانر شبابه وتالقا نوار ادا في عصر طه لرحوم

السلطان احمد خان الثالث وصدرا لرحوم ابراهيم باشا مضاهيا به الكتاب

الشهير السمي عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو والنايخ والعهود

والقوة في الشرف الدارين المقرى رحمه الله ورضي عنه ارضا

تنبه كانت صحائف النسخة الاصلية واسعة كبيرة فكانت كل واحد

منها تسع جدا ولها الستة من دول انفق بعضها عن بعض

وحيث استحسن الان طبع هذه النسخة على ورق اصغر انقسم

بذلك السطر الواحد الى سطرين والصفحة الواحدة

الى صفحتين فمن قرأ الرقة الفقهية مثلا لزم

ان يقرأ بصحيفتين كصحيفة واحدة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله	على ما انعم به	ولله	على كمال ذاته الاتم	سبحا	الذي انزل في شأنه الكريم
الذي	هو تصفية العقائد	اولا	وبالذات	من	المفاسد وهذا
ليكن	الفوز الا بها	ثم	تخليص الاعمال من زلا	ذلك	الشبه والبطالة وتخصيص
شبهها	بغيره ومن رام	المسلا	من الخطأ والزلل يتبع	في	تخييج مسائله ائمة الدين
بما	لاح لهم من الاطلاع	على	الادلة الشرعية و	كنه	المسائل الفرعية اذ وصل
سواه	من الائمة التي اجعلنا	من	العارفين مقتضى	ذاته	والكاملين المكملين با
والنجا	الى روضة من	نطق	بوحى يوحى ووضع	قدم	الشرف على السموات العلى
على	اراد تهذيب اعماله	بالقول	هو الفقه الذى توافقه	العقول	وتتعاقد بمسائله
هو	الا هم من هذا الكتاب	وميز	ت ما ادرج	ويستغرق	في خلال السطور بصرف
من	حجة	الحق	على الخلق	في	انفاذ او امره تعالى
وعلى	كل الملوك يدطولى كريم	من	تنسم طبعه تتموج	بحار	الاحسان ومن
كل	الظهور وتبينه الحق من	الباطل	معروف ومشهور	صفا	الجميلة سجيته من اصلا

هذا منظر لطيف من الجنة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الله هو الغفور الرحيم	ثنا	وهدى الطالب	بو	صول مطلوبه
اجل مراتب واقل	ولجب	على من آمن به تعالى و	بر	سوله عليه من الصلوات اركانها
ما يرفعها مادام في	الوجود	بالفقه في الدين لانه	بحر	عميق فرات وليس
يرفع علم رايه بزعم اليقين	وشكر	سعيهم حتى يجد	سقا	الدارين ويقين اثمهم ليس في
دنيا الكمال الواحد بعد واحد	نعم	من قال في مسائل عديدة لا	در	ي وهو مقتدى من
كمال صفاته انت	عالم	حالتنا في مبدأنا وفيما ندر	كه	في مألنا واوصلنا لافضلنا
اعلام شرعه بتر	غيب	اطاعته وبعد فان	اسمى	العلوم قدر او اهمها
اعنا النقول فكنت جنة ظاهرة	وشهو	ها باهرة واني بعد	حمد	ه تعاكبت مثلها في لسطر كونه
الهمة من الفوز الاخر	بر	من الاحمر ووشحه باسم	مولا	ملوا نزل العجم حاد افق من النظم
استنا الكمال اليه يرفع قد الكمال ولكل كماله	همه	الاستكمال فاق العقول	در	اسه وله لخط الانسى
استحقا ذاته السلطنة تبتهج	حال	الامن والامان كلما نه اتم	دلا	لة على نظام الامور واظهر حكمة
جميع محاسنه على فضيلة كاسمه لا	سبب	للاشراج كروية جماله وهو	مألف	مع الاستنار لانه كاستنار

هذا هو المطلوب  
اليت مستخرج  
في بيان الحكماء  
باسان ترك  
من

مكتبة  
الشيخ  
محمد بن  
عبد الله  
بن  
عبد الرحمن  
بن  
عبد الوهاب

من	نشر الانوار طوبى لمن عاصره واوا	احسانه وعلم قدره و	فهم	علو شأنه و
تابعه	من الوزراء والوكلاء والحكمة	الالباء سيما اقدم	الكلمة	وزير الاعظم المتحضر
من	قبل ما من احديهم حتى جئنا	وفضل عنايته الا ويصير من زهرة	الجنة	من الرجاء و
الامة	بلطف الخطا	بادنى سبب	من	الاسباب مطابقة
و	اتباعه سالمين ابدا	وعلى الدوام ومحفوظين من	الذهول	في الاحكام استقرت الارض
بعد	فهذا فيض من عنايات	اله العالمين على عبده الاقل	اشكره	على تسره وارجو لنا نظره
الحكمة	والمطوق يجعلهما متينين مستقيذين	وبعد هما الكلام والنحو كذلك	على	لغة العرب ثم بدلت
علم	الفقه في السطو المستوية على	ان يكون الكل عربيا فهذه	نعمه	خصني الله بها ولا قدرة لي
باحث	غز الاحكام الشرعية العملية والعلم	جنس وباقي القيتونج ما ليس بها	ما	نقل في تعريفه عن
عن	ذكره (فصل) في الوضوء	اما فرضه فغسل الاعضاء الثلاثة	بقيت	صححة ومسح قدر التمام
احوال	الدينا بل لابلان يحترز عن	نصو ما يتعلق بها	حيا	على العبادة ومن
موجودة	معها وما استعمل لقرية او	لرفع حد يصير استعماله	فضل	الماء وقيل بعد انفصاله
منارج	الى محل يلحقه	تقيد كونه محل تطهر	في	الغسل ان سالت و
فصل	الماء اما طاهر فقط وهو طهور	الاول ان لا ينجس ما صابه وحكم الثاني	اثباتك	الطهارة في الغير والماء الذي
في	الماء فيجوز التيمم مع	حصول امثاله والمتغير باطاهر	النجس	في يزيل الحدث الا ان
نفى	جواز الصلوة معه	صورة كونه مستكثرا شرعا	قل	تغير الوصفين معا يزيل
جزء	اليتة كشرها وعظمها و	شيء مصنوع او غير مصنوع من قوتها	ونو	كثير لا يمنع الصلوة



الاتية برجوعها اليه لها	تزايد	في اليها اعظم السلاطين	او	لاهر السلطان الفاتح محمد بن
اليه محفوظين بكره العيم و	احتسا	عونه الفخيم ووفق ذاته	لان	يمر قلوب المهوفين كما وفته
عز يزانييله الى مطالبه العظ	مي	بحر الكارم لايجد بدا من	غوه	البحر ومناذ اعطاء فيجب قلوب
اسمه باسم خليل الرحمن تشير	با	نه منبع الاحتسا اعظم الوزراء	او	لا كوزي الانغم ابرأ شا جملته اياه
وعطف ليلا الغيث عليها وترنمت	شد	العنادل وقاقت نوا	در	انواع المسرة امين اما
عنان التعرض الى ابر	از	بعض قصوره في سبك مزا	يا	ه انما سبق لي حكمه حيث ايجد
اللسا فارسية اثم وقع ا	خدا	م القلم في تحرير التزكية بالعنا	يه	منعها البعض للكتابة وجعل
الثناء واهبا وهو حسبي و	نعم الوكيل واعلم ان ما	نوا	ترمز تعريف الفقه هو علم	
افضل الائمة الى حنيفة رحمه الله كما	ذكر	في بعض الكتب بشموله الكلام	نادر	الاستعمال ولذا عند لنا
من الرأس وتقديم الوضوء على الوقت	افضل	غير المعذور ويكره التكلم	زمنه	التوضي بما يتعلق به
اخبره عدل عن نجاسة اشياء مخلوقا	للطهير بنجس	سابق	لا ينوينا ولا يفضل ان يات بجم مع كونا	
عنه حتى يستقر في مكان	موجب	انقاصه خروج ما	ده	النجاسة بسبب داخل او
جل السوا عند التوضي بعده ومن لا نجاة	بجميع	اعضاء وضوء او	بر	نأقلها من الايتاليم والاعطال
شانه زوال الطبيعة بالاختلاط	ند	فع بالحذ اذ للغالب ترخص	حاكم	في الشيء كوقوع رغو ان كثير
الكلمة فيما بقي على طبعه ولو كان	الماء الطاهر	وار	دا على نجس بنجس ويسوجب	
اسم الاطلا ولو بطاهر لكن الا	فتا	بخلافه وبدء الاغتسال بال	ايدي	مستنون في الوضوء والغسل
وفعل الدباغة تطهير يزبل ما	ده	نجاسة الاله بلا	زيادة	غسلها سو جلد الادمى والخنزير

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
العلم والفضل والبر والنجاة  
والهدى والرحمة والبر والنجاة  
والهدى والرحمة والبر والنجاة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
العلم والفضل والبر والنجاة  
والهدى والرحمة والبر والنجاة  
والهدى والرحمة والبر والنجاة

الاجتزاء	سراية الحديث في	القدمين فمن توضأ و وضع	احدى قدميه في الخف
نقول	بطهارة اسأردوى العقل	وان صار واجانين و كره	سوء الدجاجة والفارة كره
لوجاز	الوضوء بالاول والثاني	مع كراهة جازحلهما على	المصلي معها وحنه سؤر الحمار
وجوده	ينجمه بالتيتم مسائل لمسح و مسحها	فوضه وضع الاصابع على سطح	كل واحد من الخفين
جاز	وتم الامر الملبوسين مع	الطهر ولو وسع الخف بحيث لامسه	القنكاملة يميزو لخرق المانع
وجو	الخرق باصبع لابس الخف و الحكم	على الاصاغر احتياطا الا	اذا كان الخرق عند الأكمه ومياه الابار
ثلاثة	ايام ولياليها وينزع كل ما عليها	من الماء ولا يتجنس البئر بخرء	حمام ويحكي بيزنخ الماء الى
مرتبة	كانت الروية او تخلل بينها طهر والحكم	في الدمين وفي المختل بينهما غيرهم	بل على كونه الكل حياضاً ويختلف
متدا	الإعضاء بما تحت الارز ويوجب استسا	الكفر الى مستحليها وطئا والا	استحالة لا تمنعها فخر في الحرام فلو
يجب	لم يتمكن من الاستخلاص من امر	ه كتاب الصلوة وما كافيها	من الاركان
يكون	ايتانها واجبا او تأخيرها الى	وقت آخر مكرها وامور لها حظ	من الاستحباب
واحد	مثليه سؤ الفقى وقالوا آخر	الظهر ان يصير ظل شئ مثله فلم يكن	اول العصر اتفاقا لان
منها	ينتهي العصر ويبدأ المغرب ايجابا	لاداء صلوته و كره	تأخيرها الى آخر الوقت و
حاجزا	عن ادراكه كاملا لانه او	آخر عصر اليوم لما ثبت هذا	عن مسلم رضى بن بياض الانو
او	آخر كتاب الصلوة فان جم اليه سلبا	للاشتباه وتجوز الصلوة خلف	كل برفاجر ومن نوى
لا	تجوز الصلوة ولا السجدة و	لا صلوة الجنازة عند طلوع الشمس فصل	سن الاذان ولا يقدم
وعلى	الطهارة يقيه لا غير و المغفل	من كلام المتأخرين ان النوب و	الاعلام ثانيا مستحسن علم

صفة  
الخف  
عطف  
على المسح

ان يقول  
استحبابا  
والصلوة  
والسجدة



وحر	الاخرى لم يدخل خفها فاد	كه	الحديث فانه يفصلها بلا	فاضل	اعتبار بالدخول وعدمه
الاول	مشروط بكونه خلعة والثاني كفته	نحاسة عينها الا انها لما	دا	رت في البيت سقطت ليجاسته	فيلانه
معرب	بالشك في طهارته او في	اند	فاع الحديث به وهذا عند	فا	واما اعتبار بطاهر فظاهر عند
وهو	ما يستركب بعد الاصابع	افضل	لانه سنة	اتفاقا	ولو مسح باصبع ثلث مرات بشا
ما	ظهر منه ثلث اصابع القلاء	الناس	وان كانوا متفاوتين في	بر	وزا صابغهم لان المعتبر
خلف	باختلاف ما يقع فيها	عيشا	كحيوان مائي وحيوان	صحرا	وكملوا تفسخ فيها مثل ثلث ما لا يحسب
آخر	وبول ما يؤكل نجس عند	اكثرهم	خلافا لمحمد فصل ما	ده	ليحضم تنفضت بماء في وقت مخصوص
باختلاف	الالوان في مدتها وتمنع	ذكا	لقرآن والصلوة و	سير	ها داخل المسجد وقرا بها
عامله	زوجها كرها ذكرت	حكايه	حكم في المطلقة اذ لم يجد بد	اندر	كه بالتسميم اذا كانت
ومبنى	صحنها وشرائطها و	فظ	ادابها وامور توء	دى	فسادها او كراهتها وامور
وهو	اي المستحب شئ	زاده	المصلي لفعل النبي اياه مرة واول	اول	وفى فجر من ظهر من الشمس حتى يظلم
ماليس	من الظهور اول العصر	در	اية ورواية وقول الكل بصيرها	ديا	لمن اهدى وعند وقوع الغروب
كذلك	تأخير العشا الى نصف الليل	حب	تقليل الجماعة ومن اد	رك	عصريه عند الاضغراق لا يصير ذلك
بل	غاب احمران دخل المشتك في	جوا	بالامامين ذكره في الار	شا	د قبل وبه يفتى ذكره في الملتقى في
كان	مقعدا يابى للمتابعة ايضا و	نى	عدد التسيجات ثلث و	هى	سجاري العظيم وسجاري الاعلى
على	الوقت فلو اذن قبل ان	يدر	ك الوقت يعاد عند ادرا	كه	خلال ابي بوي الفجر ويؤذن الحديث
ما	تعارف اهل كل بلدة	و	كذلك وضع شئ	تحت	تقدم من اذن لم يستمع



كل	من امكن سماعه ويزاد في ان	ان	الفريضة خير من النوفتية	للجبا	ويجوز اذان
وجه	الاستقبال بالقبلة ولا	منع	في الاستدارة في صوة يمنع من	افلا	الاثليق ومن رد من سلم
يلزم	من تركه شيء (باب) لواؤ	نفسر	الصلوة وما يترجح	اختيا	ره فيها او تركه و
فتشا	ها ومنها	نقله	النية جزما وسترعو	ره	وهي في الرجل من تحت الشرة لا
اما	السرة نفسها	من	الرجال فليست بعورة وانما	يؤخذ	هذان من حديث
على	الهداية وحال الامة على	الشرك	مع الرجال في الحكم الا	سها	ممتازة عنهم باستثناء
الاول	انما ليست بعورة	فهو	الاصح ذكره في الهداية	و	عادم ما يزيل الجحاس بلويح
فان	توجه جهتها	جرى	مجرى عينها في الافاق و	يثاب	من صلى بالتحري وان اخطأ وز
انطأ	الخرقة بالقيام والقيام	و	القرأة والركوع والسجود وقعدة	اخيرة فيها	شع الشهد اركا لا شرط
الوسط	عند الركوع اى	الا	ستواء التام مسنون	و	لا ينكس رأسه و
يجانب	يمينه ثم يساره	فهو	مسنون ومن صلى قاعدا مع	ستطا الامة	على القيام لا
يكون	مرخصا وهذا امر	كل	فيقصر كل من سافر	مع	كون بعضهم عاصيا في سفره
بغير	قصد المسئلة لا يكون مسافرا	و	من قصدها ولم يباشر	الفعل	لا يصير مسئلة اعنى لا يصير
ما	دونها بعد موضع الاقامة	لا	يخير المسافر بين الاربع	و	بين الركنتين فلو اتم الابع فلا
اتصل	بها صلوا اخرى وللشافعي	بحث	في كون هذه رخصة استقبال	طبا هي	عنده رخصة عزية لا تمنع الزنا
باخر	الاربع لم يجز عندنا و	لاهل	الاخبية ان يتموا	القدر	والفروض من الاربع بينته
والا	فلا كالا مير مع الجند و	هنا	اذا كانت امور القوم	ر	اجعة الى رأيهم ونا



بنه	الزنا والاعراب والعبيد	ما	ن رقيتهم وكره اذان من ا	عجم	في اعرابه يستحب ان يأتي بها على
عليه	عند الاذان ويستحب التبا	در	بعد اذان المغرب ويرفع المؤذن	يد	يلى رقع صوت يجبل اصبعه في
الكل	في ذلك يستدعي بسط العبا	را	ت اما شرطها فطهارة بد	نه	من حش وخبث ثوبه وكذا ينحرف
ما	يجاوز الركبة فهي عورة و	فلا	ستدل بدليل	مسلم	عن كون الركبة عورة و
تضمن	كلمة ما بين وكلمة الى و		ان اردت الوقوف على هذا	ا	البحث فارجع الى شرح الاكل
كئين	يعني الاظهر والبطن فهو	از	دادت بكونهما عورة و	يد	الحق وجهها ليعتارة وفيه لا
مع	النجاسة	جا	زت صلواته ومنها ا	ي	من الشرط استقباح القبلة
افاده	مسلم عدل جهنم لا يتخروا	ن	فاسقايته لان اخبا الوالعد	في	العبادات حجة ومنها
و	الخروج بصنعها	شير	الى كونه فرضا عنده و	وقت	تكبير للموت مع الاما عند وبعد
لا	يرفعه وسنتها رفع اليد	ين	للتحرية والقيام	من	الركوع ولفظ السلام واجب وما
يحصل	به المقصود وكره ان	ينز	ع ذراعيه فيصلي لا فصل اقل	الايام	في المفتاة ثلثة من يؤمدها
ذلك	وهذا مستغرب عند العقل جدا		من اول الامر فيصلي الاربع	بر	كئين اذ جاوز يومه ومرو من
الابا	تصال قصده باد	ي	قطعه من المفتاة المقصودة فلا	بد	من تحديده فيعينه تجاوز يومه
فا	ثمة بحسب الفرض فيما	ر	اده وقعوده الاول فا	يم	مقام القعدة الاخيرة الا انه
دة	وجوابه مذکور في الهداية	وا	ذالم يقعد تمام الركئين قد	ا	لشاهد بل اخر القعدة
تا	خرنقلهم نصف شهر و	خوا	صل القوم هم المدة في السفر	له	فان نوا الإقامة كما هو المميز
مة	معهم واما التبعية على	د	رة فصورته	صوت	الاستقلال فلا بد من نيتهم و

لا	تصحية الاقامة بدالطريق بالجمد العلم	بعدم تعرض الكفر	ة	اليهم بامان او بغيره
يكون	بحيث لا يتمكن من	الركوع والسجود كالامراض التي		تشتد بالانخفاض فيختلوا
حاجزا	عن بعض القيام دون بعض جزئ	قام حسبما قدر و	يكون	باقى الاركان تابعا لما
فلزم	قيامه فقام واتم صحت الا	اذا كان مومنا فانه ياتي بها	استثنافا ومن فيه	
بخز	الايماء بعينه وحاجية <sup>لنانية</sup>	المومي مستلقيا مع الفعل	المطلوب منه لا بدوا	
وقد	استوفى بحجته حسبما دعت	اليه للحاجة و	تجمل قدم	
قلنا	لعدم لزوم قضاء كل الاخطا اليه	وجوب القضاء انما يقع	بعد توجه الخطاب ومن	
بعده	فمن ليس له يد ولا رجل بل	له فوقه رفيعين ولكعين <sup>عليه</sup> صاؤ	هذا	رواية الكافي وقيل اذ
هذا	باب ما يتعلق	بشرائط الجمعة و	على	من تجب صلواتها و
خلف	هو الظاهر فلا يقضيها من قصد	ها ولم يدركها ومن شروطا	سنة	البدن الان المريض لو صلا
و	المراد من الاهل هم	الذين عليهم الجمعة من	الا	صحاء والاحرار لا مع
اما	التبلي ومن تبعه فذهبوا الى	ان المصير له قاض وايضا لا	لا	حكام والحدود واقا
على	التفسير الاول اكثر الفقهاء وان كان	الثاني	ايضا مقبولا ومعمولا وجاز	ت
الثاني	لعدم شرط آخر هو البناء لانه	ماخوذ في كلا التفسيرين و		ان لم يذكر صريحا في الثاني و
فلانه	خلفها كما مرث اليه الاشارة هو	الامر المنصوص ومنها	الا	قائمة فلا تجب على النساء و
يلزم	على من بلغ بالسن ما يلزم على	المو	جود بلوغه ومن الا	سببا
التدخل بين الاصل والفرع سواء اذرا و	صل	فقط وهذا عندنا في حيفه رج و		عندهما لا يبطل ما لم يباشر

بصلى الظهر  
والوقت وينصها  
ان يخرج اليك  
من



فصل	في صلاة المريض خاف زياد	هـ	مرضه بالقيح او لم يقدر على	د	انها قائما صلى قاعدا ركوع <sup>الان</sup>
ما	ء براسه قاعدا ولا	نو	ضع قدام جبهته شئ	ر	فيح ليسجد عليه وان كان مرضه
فيه	من القدرة على القعود	د	راكعا وساجدا	و	الايماء وصح خلال صلواته
علنا	ن تمنع احدهما الفيكما ولا يقدر	ر	بالاخر على القعود يؤتى بما	يشا	ء مستلقيا او مضطجعا ولا
ن	يجعل تحت رأسه شئ	و	الاخفينة لا مستلقيا في الايماء	نده	بينهما ذكره صاحب العناية
من	او ماء مستلقيا با	ن	اء القبلة ولغني عليه يوما ولية	قاضي	خمس من الوقت فاذا زاد عليها وقت صلاة
العلل	المسقطه لبحون كمارو	ي	ابوسليمان والمسألة	مذكور	ة الدردو واجب وجود شئ يسقط
او	جد من يوضئه فهو	مطلو	باداء الصلوات كما	د	كر في الشا تا را خانية خذ
ما	يتصل بهما من الاعتبار	را	ت والفوا	دد	اعلم ان صلاة الجمعة مما نفوت الي
نقوم	مقام ظهره والاداء	با	بجاعة والمصراوفناؤ	هـ	وهو ما لا يسع اهله اكرهنا
مقا	بليهم ممن لا يشملهم	توجه	لخطاب من مطلق ا	لر	جال وهذا ما اختاره الكرخ
مهما	وها تان الروايتان مشهور	تا	ن عن ابي يوسف وقيل	نه	كل موضع فيه عشرة الاثرو
لا	مير ولا نقا	م	بعرفات لان مجرد	مضاد	الرخا لا يجعلها مصر لا بالاول ولا
يقبل	في مواضع عديدة	حال	كونها في مصر واحد	و	من شرطه وقت الظهر وانما الغرض بالظهر
حر	ية الرجل فلا تجب على النساء <sup>و</sup>	سنة	البلوغ وفيه ابشارة	لطيفه	الى ان وجوب البلوغ بالفعل غير لازم
ا	لعقل وغير المعذو	ر	لو صلى الظهر ثم سعى اليها اي	مصد	ها والاكافيا بطل ظهره لا تمنع
و	الامام فيها ومن سمع	ا	لاذان مع ا	نه	خارج المصر تجب عليه الجمعة عند مجده

لا يجوز له  
الاقى وقت الظهر  
فان

و	بني في ولو كان الاعشى قادرا الى	سعيها بقائد لا شبهة في صحة	جمعتهما وتجب عليه عندهما
هو	من الامور اللازمة و المظا	الداخلية تحت التكليف	من الاعشى وهل
ينافي	تكثر الجماعة لاهل الجمعة فلا	بد من مراعاتها لانه يحتمل ان	الجمعة على حضورهم لان العذر لا
الوسط	من المنبر مثلاً اذن بين	يد والخطبة تسبيحة عنده ويزاد عليها	ذكر طول عندهما
و	ان يفصل بما يستريح به	من جلسته ويصلي في الخطبة بهذا	الوجه يتمها و
الظاهر	مع الامام ومحمد قيل بيانه	موافق لابي يوسف والمعنى	من بيان اختلاف فهم
وهذا	عند ابي حنيفة رحمه الله و مو	افق لما عليه الاكثر ولا	يستأنف الظاهر لعدم جوازها
خلاف	بين الائمة رضي الله عنهم وانما وردا	لخلاف في مقدارها لا غير	ويجب الانصات بعد
ما	لم يباشر الخطبة ويحرم على كل	احد البيع والشرايا الا اذا نال	ل ومن ادرك الائمة في القعد
فرض	الظاهر لهما ان كل قسم	من الجمعة والظهر مختلفان في	لا يكون احدهما
فصل	في العيدين تجب صلواتهما على	من تجب عليه الجمعة فلا يكلف	بها المعذرون بل هي تامة
في	العيدين الشغل بجميع اقسامه	قبل صلواتهما ووقفهما	عد كونا الشمس قدر رشح او
اثبتك	هلاله من نصاب الشبهة على	الرؤية لو كان غيم ويثبت بما	تواتر لولا غيم ويجوز اخراج المني
التواتر	عقب كل فرض على حده	من فجر عرفه الى عصر الرابع وليس	على المسافر والمراة
لذاته	وعليه العمل وصفته ان تقول	الله اكبر الله اكبر الخ في	صورة الاقتداء
و	يستحب في العيدين ان ليسر حزن	ما يجده من الثياب قدر وسعه	ويكبر في طريق المسجد بعد ما
سقا	بالتمجيد والتسبيح فيها و جاز	تقديم صدقة الفطر بل و	سائر الصدقات على



لا	عنده ذكرها في الملتقى عند بيان	الشرايط وارفها	الجمع على هذا الاختلاف اعني ان يجمع
تنو	بالقدرة على الفائت قد توكر	يومها جماعة المعذورين: تقديم	احدهم لاداء الظهر لان هذا
ينا	في انعقاد الجمعة بهم فساد	او هم الظهر يؤدى فوات الجمعة	ذا جلس الامام حاق
و	الخطبة قبل صلوة الجمعة شرط	ازها بخلاف العيد	ين وسنتها ان يخطب قائما
يكو	ناداء الجمعة غير منفصل عنها	قل الجماعة ثلاثة سوا الامام	عند ابى يوسف يكفي اثنان في
ن	واحد من الجماعة لو تفرق قبل ان	يسجد بهم الامام واحد	مثلا فان بثلاثة سوا الامام
حالة	فقد الجماعة وعند ابى يوسف كفت	جماعة الاثنين مع الامام في	اء ما بقي منها ومطلق الجماعة طيلة
حرج	الامام حتى لا يسأ	ابا النوافل حتى يفرغ وير	جمع لاداء الصلوة وعند ابى
هـ	يتمها الجمعة وقال المحدث	ان لم يدركه في اكثر الركعة الثانية	مه ان يبني عليها
تا	بعالاخر ومن شرائطها	ها الاذان العام حتى لو ترك	السلطان وصلا في بيته لا تجوز
بعة	في كافة الشرائط وجملة	الاحكام للجمعة سوا الخطبة	انها فانها ليست بشرطها لا تجوز
على	منه يكبر تحية ثم ثلثا للزوائد ثم	قرا فاتحة الكتاب سورة ثم ركع	لصلوة عيد الفطير يسلم في يوم الثلاثاء
نصبه	الى الجبانة ويجوز ان يؤدى	بصلوة الاضحية الثاني والثالث وان كان	بعد ويحجر في كبر الشريق
الا	بالاقتداء عند ابى حنيفة راج	عندهما يجب عند الانفراد	ايضا لان التكبير المذكور مقصود
اذا	تركه الامام لا يتركه من	اقتدا	والاجتماع يوم عرفة تنبها للشر
دخله	جهر في الاضحية دون	لفطروا نياكل شيئا من	قيل الفاء او الطعام قبل صلوة الفطر
ا	داء الصلوة لان فيه	ياداة اجير	صلا الى المحتاجين وقت حاجتهم

و	من سها بزيادة أو نقصا فعليه	ان	يسجد بعد تسليمته أو تسليمته	ما	لم يأت بما ينافي في عو
هو	في المسجد ما لم يتلفظ بكلام	يقا	لإلى الناس لا يخرج منه	وجد	سهو من الإمام قبل
انه	لم يكن معه عند حصو	ل	السهو لكونه تابعاً له	من	كل وجه فيشاركه في الصلوة
واحد	من الواجب اسهوا يسجد	في	لخر صلوته المفضية و	ا	ن يسجد مع امامه من قبل ويصح
اذ	تأخير الفرض مثلاً يصلح	جوا	باعت ترك الواجب لأن	لم	يراع ترتيب الفروض ترك
لو	ترك الواجب عدلاً لا يسجد بالواجب	ب	اولاً الا انه يصير اثماً	في	اول الامر بخلاف الثاني
كان	له ظن والآخر الأول وبقي كل	ما	يحمل كونه محل قعود و	من	سلم زاعماً اتمام ظهره فعلم انها
متعل	فيسجد للسهو فعلم انه يسجد و	هو	غير ساه تمت صلوته	ضر	ورة تمامها بالقعدة وكو
لاشتر	ك السجدة السهوية مع الصلوة بحسب	الاحكام	الجارية فيها يجب	ب	على المسافر في قضاء ما
كا	ن معتدياً قبلها ملتزماً	شركة	مجموع الصلوة معه	و	قس عليه سائر الاحكام و
في	يد المالك حولاً كاملاً بنية	خالدة	لها من الفقير المسلم	لذ	ي ليس بها شئ ولا محرم
وجوب	الزكاة كون المالك قادراً	على	النصر فيجب على رجل وامرأة	ة	عاقلين وكون المال غير ناقص ولو
الوجود	بالفعل اذ	كثير	من الديون لا يطالب	في	ظاهر الحال الى سنة مثلاً
الذي	لا مطالب له من قبل العاكد	ين	الكفارة لا يمنع	من	تكمال النصاب به و
كان	مطلوباً من قبل السلطان او غيره	مختلفين	في تعلق المطالبة بل كانا	شر	يكن في ذلك فكان كل منها
نفس	ذلك لا يستوجب المطالبة فكما	بالمائة	مع دين الكفارة في الجور	ب	في الذمة وعدم المظاوم ومجديته
لتحقيقه	في يده واعلم ان هذا من	جنس	مال الضمان معتبر فيه	لذ	الوصول الى اوابقه ا

فانه لا يصير اثماً  
لو لم يترك سجدة  
من السهو

د	ه	ز	يا	لنا	س
ن	ن	مره	او مرتين	ن	يسجد مع الامام مع
ة	كلها ومن كان مسبقا فقام	نا	ويا قضاء ما في	حما	يته من الركعات الفائتة فتركها
تغيب	ما يوجبها بترك الواجب	دا	لما لم يواد لمعدودة فيه	ر	اجع اليه فينطبقا طرا وكسا
ا	لترتيب الواجب على	نا	نكتفي في التعريف بالتميز في الجملة فا	دن	يكون تغذ المواد لموجة تمثيلا و
و	لا تترك السجدة بالشك في السهو و	ن	شك في عدد الركعات بانها كم	ديت	ان عرض له ولا استأ ولا يعمل ان
كا	نت ركعتين يتمها	و	يسجد للسهو لكونها	لا و	من تأخير القيام بالصلوة لانه ركع
ن	السلام الاول زمانيا ل	ا	ن سلام من ليس بساه يقطعها	او	لصادفاته الى الصلوة فيتم الامر و
مضا	اتمام الاربع وتجوز	ز	صلوته بلا قعدة اولى	لو	اقتد بامام مقيم في تلك السجدة كن
فا	ت كتاب الزكاة هي تمليك	طائفه	مقد	ر	ة من المال البالغ نضبا بشركونه
يهرهم	احتراما لهم و	تر	في حالشانهم لان الزكاة كالمر	مى	بعد تطهير الثياب وبشرط
بالكسر	من النصاب	سا	لما عن الدين الذي اذا	قاضي	داينة نقص النصاب لم يعتبر كطالبة
و	لكنه مطلوب حكما جر	يا	على مقتضاه وتفصيل ذلك	مذكور	في كتب الاصول والدين
هي	اي الزكاة والمنع	نم	من قيل المطلق من قيل العبا كما	جوابه	اما زكاة الاموال الظاهرا كالعشر فانه
عدل	الاخر في الحكم ومما لا	ط	له دين النذر فانه وان لم يدين	تصك	لعقد في الذمة الا ان
و	له بيعة على قرار مديونه	كفت	في ايجابه الزكاة مع	كونه	خارجا عن بيده لا لبيته تجعله في
و	الى مواله بعد	ان	غابت سنين ولم يكن ظهورها	ليها	تسقط زكاة تلك السنين

فوله  
ويجوز ان  
يكون مقتدا بالمقيم  
وانما الاربع بلا قعدة  
اولا لا يجوز صلوة  
لان القعدة الاولى  
قعدة الاخرة  
بالنظر الى المسألة  
فهي انما تركت الغرض من  
الصلوة



و المدفون في مفازة نسيت	يندج	في مفهوم الضمار فلو	مذ	كروم كان بعد سنين والخرجها
كاللنسي في يده بان دفنه	تخنه	ونسى موضعه ثم تذكر له	ا	داه كونه بحيث يكون لغيره عدل
نألا حال شيئا في الزكاة لكون	تلك	الارض جميعا في يده	و	قيل لا يعدلانه لا يعرف مكانه
مشكرا بينه وبين	الانواع	الممكنة السامعة ولا زكاة في	ما	لا ينمافيه كاثاث لا يستعمل
فيها بالفعل اذا اشتراه لها لا	لها مطلقا (فصل)	في	سا	ثمة المواشي وهذا البحث
فان الامور هو باقيا الشا ما عرى	و يميز	معناها الشرعي بانها	كل	حيوان يكفي بالعمى في اكثر السنة
كان الاستدابة احق	وا	لمعتبر في الابل خمس فان	ذلك	المقدار يوجب واحدا من الشياه
ما بلغت خمسة عشر ثلثا في كل	حد	من الابل شاة وهي لا ثمان لها لا	خالقه	ولا بقيته
يميز بين هذه الاعتبار الجيبا بعضا	منها	ثابتا لنصر على خلاف ما	نقا	رفاهل القياس ان يجبر متوا
هما يرفعا العمل به واذا بلغت	الا	بل السائمة ا	لى	عشرين فضيها اربع شياه هكذا
فضلا لما سبق من المقادير	بما	يوجبها حيث اقضى ا	لا	عطاء من جنس الابل
كان مقدار الابل ستا وثلثين	ينخصه	من الموجب كما	صنع	من قبل بنت لبون وهي من
كل ما اجتمع ستا واربعين	فان	الواجبة	في	هذا المقدار حقة وهو ما كا
منها طعنت في الرابعة واذا	كان	المبلغ احدى وستين	ا	لزمناه جذعة وهي ما
مركبا من الاجزاء المتباينة المتعاضدة	التميز	فذكر الجواب ولا	يجب	وزنه على مقتضى فهمك و
من الابل ستا وسبعين	بامر	ه باداء بنتي لبون ا	د	تكرر النصاب في
جنس الابل حقتان وتعرفهما	ذا	ولزوم الحقتين الى ما	ه	وعشرين واذا تجاوزت

قوله لا لها مطلقا  
فان ما نوى ان يجبر  
فيها لا يصح لها ما  
نوى ان يجبر فيها

صف	مثلا سقطت زكاة فمات	وصف	النماء منه بخلاف ما	اقر	به مديونه ولم يصل له شيئا
وباس	ذلك بالاتفاق والثبات	ك	في ارضه الى المال الله وصله	با	لذكر بعد شيئا فيها قيل ان بعد
و	حدود الارض وان	كفته	في امكان الوصول الى النجدة	سند	اللوجوب لاستئصال الحج
و	دار لم يسكن فيها وان	حال	الحول عليه الا اذا كان	ن	للتجارة وان لم يرج
بجعة	تلاصق اغصانها وقلة	والد	وصولها قبل استعلامها	او	ان افظاف كرومها واثمارها
ثم	لا بد لنا	من	بيان انواعها ونصابها	لما	بدأ عليها الصلوة والسلام بالابل
جمع	شاة والعشرفيها	و	جب شاتين على انطباق	ق	ايجاب نصفها وفي
ثم	كيف يعو	د	الحكم الى اخذ الاعلى ما يسيح	كر	ه و اي شئ يفرق و
تر	عن كنبه على السلام هكذا	واما	ماروعن على رض لم يخالف فقد	كسر	تجاوروه بالشعر و غلط لان
كب	عليه السلام الى ابي بكر رضي الله عنه	من	المدينة واذا بلغت خمسا وعشرين	او	جبت بنت مخاض وهذا القدر
و	بنت المخاض	نا	قد طعت في الثانية فيمها	له	الخمينين من اهل الخبرة واذا
لنو	ق ما طعت في الثالثة وكذا	مسند	لحمل الاثقال و	ا	ذا زادت وكان
ن	سنتها من	فاتحه	ولادتها واصلا لمغا	يه	ذوات الاربع لها بان يقال كل
ز	اداة الرابعة وطعت في الخامسة	وفى كتاب	رسول الله عليه السلام كما سبق	سؤال	عدم لمناسبة بين الابل والشاة بهذا
ا	لذلك تخلل بين النصب من المقدار	را	الى ما لا يتناهى معفو عفو	معناه	من الاداء واذا بلغ النصاب
سده	يوجب تكرار مقضاه	لحفظ	هذا واذا وصل العدد	د	الى احد وتسعين يلزم كما سبق
من	ذلك يستأنفا الامر با	نه	يلزم في كل خمس شاة على المقدار	ير	الشاة الا ان يزوم الشاة بعد حقيز



و	ما فوقهما حسب ما تأت	ن	الترقي في المراتب ا	لغير	المنهاية وتضم ما لزم
فصل	لا شيء في البقر حتى	يكون	ثلثين سائمة فيها زكو	ه	وهي تباع او تبعة وماز
و	التبوع ما طعن في الثالثة	فصل	نصاب الذهب عشر	و	ن مثقالا
ان	بلغ وزنهما	ذلك	المقدار ربع العشر و	لا	شيء فيما زاد على النصاب
كان	كل أربعة مثاقيل من	النوع	الاول بعد عشرين مثقالا	يجب	فيه شيء بحسبه كما فيما
يقينا	تاما والمعتبر وزن سبعة	وهو	ما يكون العشرة مثاقيل و	عليه	العمل وما غلب ذهب او فضة كما
و	العرض	الذي	تجفيه الزكاة وسنفضله باء	نعا	ليشترط فيه نية التجارة
لا	تعتبر تلك النية ولا	يقا	لذلك العرض انه	شيء	معد للتجارة ما لم يبعه
بد	لأنة المحا	ل	ثم لا يخرج	هو	بجرد النية عن
له	من ضم بعض عروضه	على	بعض بنقويمها بما هو	اصح	واولى من الذهب والفضة وهذا
من	الثلثين بالنسبة الى الاثر	كثير	تفاوت فليس المراد ذلك	بل	المراد بالاصح ما يعين النفاذ
مو	افق لها اذا ما اخذه د	ين	كدين الزكاة بل	هو	من قبيل الزكاة لشر
جد	يدان بعد وصول داره عشرنا	لا	ان لم يصل فرثاينا و	يفعل	بهم كما فعلوا بنا الا اننا نأخذ الكل
وهو	ليس بكل نأخذه على	اختلا	مراتبه وان لم يأخذوا شيئا	ما	نأخذ منهم ولا شيء
ان	كان فيها عاشر آخر	فها	ويصدق بيمينه الاداء لمن	يشاء	من الفقراء لو كان
كان	الفقراء والافاء ايضا	مجب	كونهم خارج المصر لا يصد	و	كذا لا يصد في السوائم
عين	لاخذها رجال فالظاهر في	لحقيقة	يكذبه ونحن	بحكم	بالظاهر وما صدق من المسلم



قبلا	بما لم يرد بعد ها على وفق ما ذكر	لك مفصلا كما سبقنا الى	شاة رة والله الموفق وهو المستقام
الف	احد جواز الذكر والاثنى في ما ده	البقر كالاخلاف في ماد	ه الابل في عدم جواز الذكر
و	الفضة الخاصة ما شاء الله مقرر	ام لا والواجب	من كل واحد منهما
و	عندهما يحتسب وان قبل	ومع ذلك لو زاد عليه درهم لا	غير يعطى ربع عشرة ايضا ثم قد
ز	ا في الفضة على اثنى درهم بيطر	ان يبلغ الزائد اربعين درهما	تأمل في ذلك حتى يتعين في ذهناك
ن	ذهبا وفضة واجعل هذا	اصلا يقاس على	جوابه حكم الغشوش غلوا او منسا
فعل	اولا وهذا في صورة كونه	منوبيا للتجارة حين اشتراه لا	في الجملة حتى لو نوى بعرض ورثته تجارة
و	استحق عنه و	د لك لان الظاهر من عدم	شاة ذلك للتجارة بمجمله من تجارة
هذا	الحكم الاجمالي	ا مرجديدا على وجود	مسار عته الى بيعه مع النية ولا بد
القول	منسوب الى ابي حنيفة وا	م قضاء الحق الفقراء و	لكن رواية الاصل عن ابي حنيفة لا تقا وكل
تقدر	ير هذا البحث يطلب من الهداية و	شرحها ومما	انصت الى مسائل الزكاة العاشر لانه
ب	احكام احدهما على الاخر	بجويد كل منهما ما اخرجنا منه	ا داء الحق الشرع عشرين ثم قبله
فصل	يؤخذ ربع العشر من مسلم والعشر حر	بي ان كان ما في	يد ه نصبا ولم يعلم مقدادهم منا وان علم
في	اقل وان اقران	في بيته ما يبلغه النصاب و	ان ادعى الايفاء الى عاشر في دارنا
الموت	اليهم في المصروالا	مر ايضا في غير زكاة التساوي	ب يجوز ويصدق من ادعاه بيمينه وان
و	لواك الاداء في المصركونه غير	ميسر له سرا اذ يأخذ السلاطان	علنا لان زكاة الاموال الظاهرة قد
هو	من الذمى ايضا لا	نه ما خوذ بالضعيف فلا يؤخذ الف	مرة يعني لو لم يصدق ولم يزم في

أي مجوز  
الزكاة وان لم  
توجد التجارة  
بالفعل

فان قيل  
مع النية لانه  
لان البيع يجعله  
الحق فيه الزكاة بلا  
التجارة كالدراهم والذناير  
فلما اتم البيع يحملان  
فيكون مقايضة الحق  
ببيع مريض بمرض  
آخر  
فان قيل  
لان التجارة  
بغير نية

الحقيقة مواخذته مرة اخرى ولا نظيره	٢	الشرع (فضل) في	ما	نبت بالزرع وهو
كان مسقيا من	جوا	لسماء وسواء اد	ير	عليه الحولان اولا
لازما دفع عنه لوبق الانبضا	ب	مع شرط ان يبقى الخارج في	يد	ه الى اكثر السنة
لها من النصاب	اي	لا يجب في القليل	و	له قوله م ما اجرت الارض فيه العشر
فالوا فيه نصف العشر وفيه شئ	من المؤنة الغرب هو الدلو الكبير	المتخذ		
لذاته من غير مملوك وعند ابى يوسف	هو بعد النصاب بشرط حصوله من ارض معشورة	يجب العشر وعندنا كذلك بلا نص ايضا		
ح اعتبارها	في	شئ مرتين و	لا	مساع له في الشرع لان
واحد بل على تفاوت فا	ذا	قد تجد ان المؤنة تخرج		في الارض المسقية بالدالية
و اذا اردت هذا الجمع مع مثله	ت	فارجع الى العناية لمسا متفرقا	العبد	لا يملك فلا يجوز قبول هديته
قد قيل لا يجوز والا	قوى	وللقاضى رزق	من	بيت المال
فرض القضا ولا يتمكه ا	لا	بقصبا حوايجه لان	الا	شغال بالاكساب و
خلا وكذلك يجوز ا	ذ	اقصد به قوة الغدصا	يما	ومن اخره فاسق عن نجاسته وضا
ذلك وللرجل ان يمس ا	ا	لامه الاجنبية ا	ن	اراد ان يشتريها
فبت ان يجوز قدر الحاجة وبهذا	تا	درالى بعض لاذنها وهو قولنا	عند	نامس لانه لا يشتراء و
المك والجواب عنه ان مسها هذا	اعنى مسها	نا		وياشرها انما جاز لقيها

تم طبع هذه الرسالة في المطبعة العامرة في ايام نظارة صاحب الدولة

نورس پاشا المحفم ناظر المعارف العمومية وذلك في واسط

شهر شعبان ١٢٧٩هـ

اللّٰه	يقال له بالفارسية	كث	فيه والاثار عشر قل	مقدار	ها واكثر وسواء سقى سجاو
و	هذا عند ابى حنيفة ح	و	عندهما لا يكون عشره	دينار	اجعا الى مته لو استهلك او
التي	ظهر فيها من غير تدبير	في	بقائه لهما في	اشار	هذه الشرو ان صدق ولا بد
و	لو استهلك المالك فعليه	المثل	او القيمة المقومة في مقا	له	ذلك وما سقى بغيرا ودالية
من	جلد الحيوان طا	هر	اكان ولا والشافى رحم الله	قاتل	بعد وجوب شئ في العسل لا نجا
و	فيما يتسارع فساد من	ع	وامثاله عشر عنده والمثل	مذكور	في الهداية ولو نة لا تحتسب لانه يلزم
ما	قدره الشرع يجب تر	كه	عليه ان على ان الشرع اعتبر	ما به	مؤنة للمقايير الا عشر ليس على من
بمعنى	ان نصف عشر يعطى الى ال	سلطان	وهذا النصيف	سرب	بان النصف الجاق احتسب مؤنة
الذي	اذن في التجارات يجا	ب	دعوته وتقبل هديته والد	او	ى بالحرمات قد قيل يجوز و
و	ذلك انه محبوس والاحتباس	سد	عن النفقة يعني انه مقيم	لد	وى الحاجات ولنصفه
الا	سترزاقينا في اجا	د	ة امر القضا وتبع الفناو	ى	ومجل الاكل فوق الشيع للنفق ضابط
لف	رايه يريقه ويتيم وقول العد	مقبول	وان خالف رايه	رحم الله	امر الا يتجاسر في اخبار
و	ان خاف الشهوة	و	لا يجوز مس	امر	ة يستنكها بل كفى بالنظر الى اجها
اللا	زم منه جواز مسها بعده وهو خلا	ما صرحوا بعدم جوازه قبل الاشر	ك	عرف	في موضعه فمالا فربين ذلك ويز
م	ضرورة الحاجة الى علمها و	سايد	هذه الحاجة يقصد استفراشها ولا	قدرة	علمها لا بمشتمل المشرأة بمثل

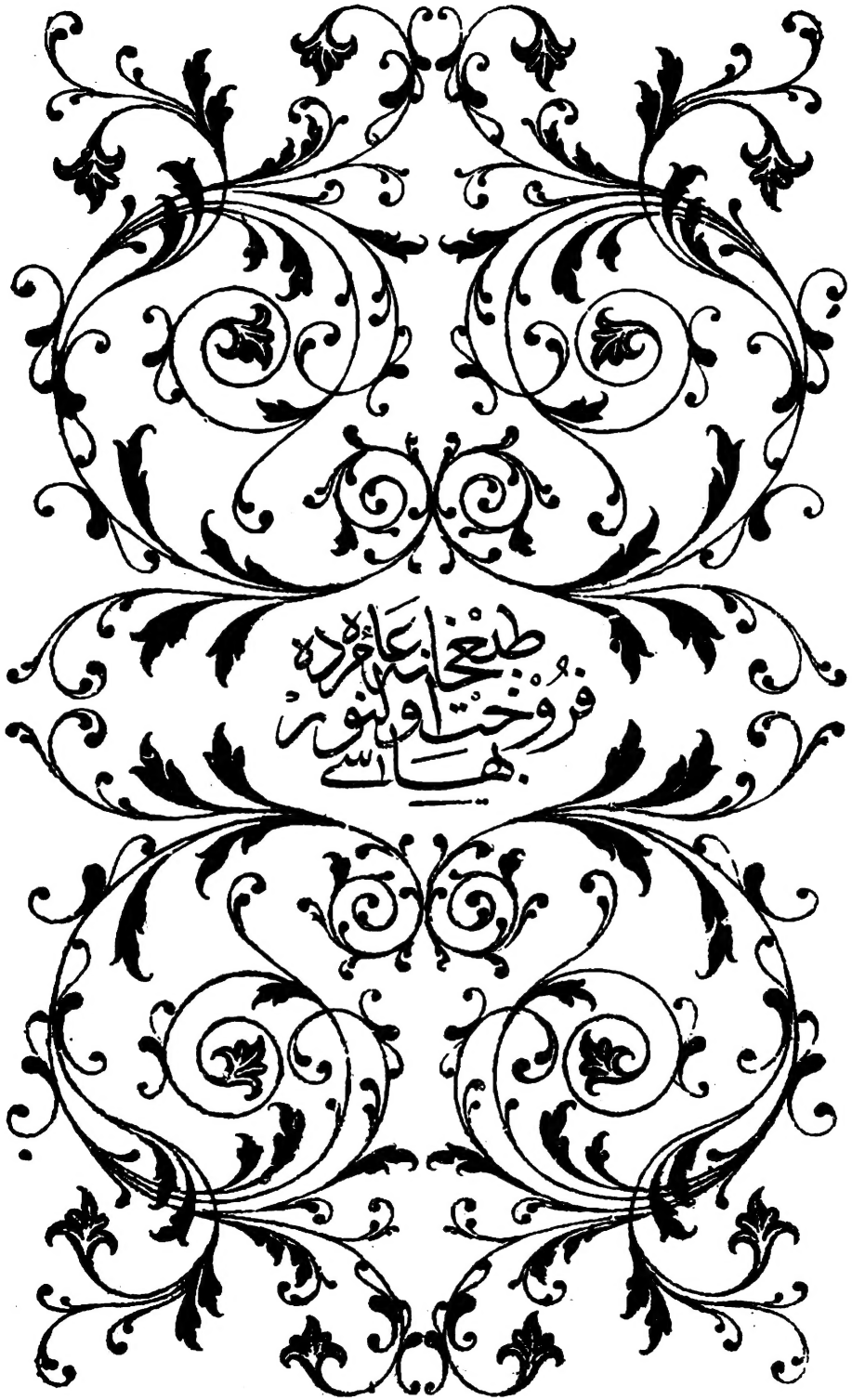
وهذا الجواب بما سمعت به في حق الفاترة واسد اعلى  
بالصواب وايضا المرجع والمآب وبعبارة شمس الكتاب

حرمه من غير ان يتركه من الامور  
افقه الا انه يتركه من الامور



## نظيره عنوان الشرف

اسبورسانه مطبعه ع. علماء دولت عليه دن كان غفل و در ايتله ممتاز وعهد سلطان عثمان خان ثالثه مسند جليل  
 مشيخته سرافراز اولنا فضل فضلاء معارف انصاف عبدالقضايف افتد مرحومك چيكده خامه بلاغت علامتي وله رف  
 كبتخانه اما لاهل كاليادكار ايتش اولديقي براثر معتبر در مؤلف مشاراليه بوكاتب مستطابني بن مقرينك عنوان الشرف  
 الوافي في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي نام مؤلفنه نظيره اولمق اوزر او ان سلطنت جنتم كان سلطان احمد  
 خان ثالثه جمع وتأليف ايلسدر صحيفه لر دروننده كي جد ولد دن برنجي جد ولد محمد كليات بتدا سندن بدا ايله طولينه قراشه  
 اولنديقي صورتك الآخر الكاكتككت واينجيسي دختينه وجه مشروح اوزر اوقونده منطفدن وانچي جدول كلامد و درينجي  
 نخودن بر رمتن مستقل ويشنجي بر حكاية فارسيه يي واننجي بر حكاية تركي يي مشتمل اولوب مجموعي برلكده يعني كتب سازينله  
 قراشه اولند قده مسائل ديدي جا و فته دن بر رساله اولور (تبيه) نسخه اصليه سنه جدول لك التيسی بر  
 بر صحيفه ده جمع ايدلمش ايه ده جم كابه نسبتله صحيفه لزياده بيوك اولديغندن بوكره بر صحيفه سي ايكي صحيفه شكلنده طبع  
 اولمشدر فقط رساله فقهيه سي قراشه اولند قده ايكي صحيفه سي بر صحيفه مثلوا و فتمق لازمند درون جدا ولد محمد  
 كلاندن نقطه سز واقع اولنلر ايكي لفظ نيته مشترك اولوب مثلاً صل كله سي حكاية تركيه ايله قيتل و رساله فقهيه  
 ايله قبيل اولنور باقي بوكا قياس اولنه



طبخانہ کا مرکز  
فروخت و فروش  
ہیسا







طبع از عاقلانه  
فروخت از نو  
به اس